جامعة المصطفى العالمية
Al-Mustafa International University
مجمع القرآن والحديث

الدراسات القرآنية المعاصرة
السنة ١، العدد ١، الخريف (ربيع)، ١٤٤٤
تاريخ التسلم: ١٤٤٣/١٠/٠٨؛ تاريخ القبول: ١٤٤٤/٠١/١٨

دراسة أنواع الاختلاف بين المفسرين وأهميته في التفسير المقارن

طاهر الغرباوي[١]

الخلاصة

إن التفسير المقارَن هو أحد أنماط تفسير النص القرآني وأكثرها انتشارًا في الدراسات القرآنية في العصر الحالي، ومن الواضح أنّ المقارِن يقوم بموازنة ومقايسة عدّة أمور من أجل الوصول إلى التفسير السليم للآيات القرآنية. وفي المقارنة بين مناهج المفسرين واتجاهاتهم وأنماطهم وشخصيتهم وتفاسيرهم (بمعنى كتبهم في التفسير)، وأخيرًا (وهو الأساس) آرائهم في تفسير الآية أو الآيات، سيجد من يقوم بالمقارنة أنواع الاختلاف – المتأثرة بأسبابها – في عالم التفسير. ومن الواضح أن معرفة أنواع الاختلاف وأسبابه له الدور الأساس في القيام بالمقارنة التفسيرية الموضوعية والعلمية. وقد توصّلنا من خلال هذه الدراسة وباستخدام المنهج التحليلي، التوصيفي والمقارِن إلى أنّ اختلاف المفسّرين بكلّ تشعّباته هو بمعنى أن يأخذ كلّ مفسّر برأيٍ غير رأي الآخر، بأن ينحّي رأي صاحبه ويقدّم رأي نفسه، واختلافهم تارةً يكون اختلاف تنوّعٍ وتارةً اختلاف تضادٍّ وأخرى (وهو أقبحها) اختلاف اجتهاد في مقابل النصّ الشرعي الحجّة. والمنتشر في الاختلاف بين المفسرين هو اختلاف التنوّع. وتتفرّع على هذه الأنواع من الاختلاف أنواعٌ أخرى كالاختلاف العقدي والمذهبي.

وهذا الاختلاف العقدي هو من أوسع أسباب اختلاف المفسرين في فهم الآيات وتبيين معانيها، إذ يظهر تأثير الاعتقاد على الأفهام لدى المفسرين لا سيّما المتأخّرين منهم، وذلك لأنّ المفسِّر يكون قد اعتاد على تلك المعتقدات فلا يتحول عنها، وعندها تصبح النصوص الشرعية عند بعض المفسرين ـ وهم المتعصّبون منهم ـ تدليلًا وتبريرًا للمعتقدات، لا أنّ المعتقدات تكون مبيّنةً على ما تدّل عليه الآيات وتهدي إليه.

وقد توصلت الدراسة أيضًا إلى أنّ أنواعًا جديدة من الاختلاف قد طرأت متناسبةً ومتأثّرةً بطبيعة الظروف والشرائط التي حصلت للتفسير في مرحلة التدوين فما بعد، فمثلًا: المذاهب الفكرية والتيّارات العقدية التي

١. استاذ مساعد في جامعة المصطفى العالمية العالمية، قم، ايران taherghorbavi46@gmail.com

لها تأثير كبير في حصول الاختلاف في فهم النص القرآني وتفسيره، لم تكن في عصر ما قبل التدوين موجودة بهذا الانتشار والقوة التي حصلت في القرن الثالث فما بعد، وكذلك المناهج والاتّجاهات التفسيرية التي نشأت في التفسير والتي أيضًا لها التأثير البالغ في طرؤ الاختلاف التفسيري، لم تكن آنذاك كما هي عليه الآن.

الكلمات المفتاحية: اختلاف المفسرين، أنواع الاختلاف، أسباب الاختلاف، التفسير المقارن.

المقدمة

إنّ الاختلاف بمعنى تعدّد المناهج والاتّجاهات والأنماط في عالم التفسير، وكذلك تعدّد الآراء التفسيريّة في تفسير النص القرآني، أمرٌ واقعٌ يكون من المكابرة إنكاره. وهذا الواقع الاختلافي يواجهه المفسِّر المقارِن على أشُدّه. هذا من جهة، ومن ناحية أخرى إنَّ ضرورة المقارنة في التفسير هي فرع وجود الاختلاف والفوارق، وقد أُخذ في تعريف المقارَنة اصطلاحًا، أنّها: الموازنة بين شيئين أو أكثر والمقابلة بينهما (بينها)، بُغيةَ بيان أوجه التماثل والتمايز والاختلاف والائتلاف ثم الترجيح بالأدلّة. **[المشني، مصطفى. التفسير المقارن، ١٤٢٧ هـ، ص ٩]**، وكما هو واضح من التعريف فانَّ المهمة الأساسية للمقارِن هي بيان أوجه التماثل (الاشتراك) وكذلك التمايز (الافتراق) ثمَّ القيام بالترجيح وإعطاء الرأي واتخاذ الموقف التفسيري.

وعلى ضوء ذلك إنَّ وجود الاختلاف والفوارق ـ سواء في المناهج والاتّجاهات، أو في تفسير الآيات القرآنية ـ هي الأرضية التي تمهِّد لضرورة المقارنة من أجل الوصول إلى الرأي الأنجح والأصوب.

وبعبارة أُخرى: أنّه قد ثبت في محلّه أنَّ المقارنة في أي حقل من حقول المعرفة ومنها تفسير القرآن الكريم، تتقوم بعدة أمور، منها: وجود طرفين أو أطرافٍ من أجل عملية الموازنة والمقايسة، ومنها: وجود نقاط اشتراك وافتراق بين الأطراف، إذ مع انتفاء الأول لاتُجدي المقايسة أو لا تمكن، ومع انتفاء الشرط الثاني لم تصبح أطرافًا بل شيئًا واحدًا. [الغرباوي، طاهر، ١٤٣٩ هـ التفسير الفقهي بين الإمامية والحنفية، ص ٦٣]

كما أنّ المقارنة في التفسير وغيره تتوقف على عدة أمور، أحدها: معرفة أنواع الاختلاف، وأيضًا أسباب الاختلاف [الحكيم، محمد تقي، ١٤١٣ هـ الأصول العامة للفقه المقارن، ج ١، ص ٤٥] أي أنّ المقارِن بين طرفين أو أطراف، لا بد وأن يعرف أنواع الاختلاف وسبب حصول نقاط الافتراق، من أجل أن يأخذ موقفًا موضوعيًا عند الموازنة ثم الحكم أي تفسير النص القرآني. ومن خلال هذا البحث وباستخدام المنهج التحليلي والاستقرائي والمقارن سنتعرف على أنواع الاختلاف بين المفسرين وأسبابه، حتى تتم المعالجة

والترجيح بنحو موضوعي وعلمي معالجة مبتنية على الدليل والحجة والبرهان.

الأول: المفاهيم الأساسية

لدينا مفردات أساسية ثلاثة في عنوان البحث من الضروري دراستها وتحليلها، وهي: الاختلاف، التفسير، المقارنة (التفسير المقارن).

١.١/ أ- مفردة الاختلاف في ميزان اللغة

من الواضح أن جذر هذه المفردة وأصلها هو: "خلف". وعلماء اللغة بين من يعتبر هذه الكلمة أصلًا واحدًا يدل على معنى أساسي واحد [المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، ١٤٣٠ هـ]، ويُضاف إلى هذا المعنى الواحد الأساس معاني إضافية ملحقة حسب تبدل صيغ الاشتقاق، وبين من يرى أنَّ " خلف" أصول ثلاثة، أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه. والثاني خِلَافُ قدّام، والثالث التغيّر. [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩ هـ]

وهذا التفاوت في تفسير مفردة الاختلاف وتخريجها لغويًا وكونها أصلًا واحدًا أو أكثر من أصل، لا يختص بهذه المفردة بل يجري في كثير من المفردات. لأن بعض اللغويين لا سيما في فن "فقه لغة القرآن"يؤمن بنظرية الأصل الواحد، بمعنى رجوع كل مشتقات الكلمة الواحدة إلى معنى واحد مركزي هو الأصل. ومن هؤلاء المحققين، الشيخ حسن مصطفوي في موسوعته في فقه لغة القرآن المسمى " التحقيق في كلمات القرآن الكريم" حيث يقول في مقدمة موسوعته عند بيان مبادئ تحقيقه: >الأصل الواحد هو المعنى الحقيقيّ و المفهوم الأصيل المأخوذ في مبدأ الاشتقاق، الساري في تمام صيغ الاشتقاق. و ممّا ينبغي أن يتوجّه اليه: أنّ مفاهيم صيغ المشتقّات لا يصحّ أن يكون مخالفا أو ضدّا أو مغايرًا هذا الأصل الواحد الثابت الأصيل، فانّ تطوّر الهيئات و اختلافها لا يوجب تغايرًا و اختلافًا في أصل المعنى الحقيقي، و إنّما يضاف إلى ما يستفاد من تطوّر الهيئة. [المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، ١٤٣٠ هـ]

وبالعودة إلى تحليل مفردة الاختلاف لغويًا واصطلاحًا يتضح: أن كلمة الاختلاف هي من " خلف" بمعنى أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، وبعبارة ثانية: "خلف" هو ما يقابل القدّام و الاستقبال، أى ما يكون على ظهر شيء ووراءه. وهذا المعنى لأصل كلمة " الاختلاف" قال به أصحاب نظرية الأصل الواحد وقال به أيضًا أصحاب نظرية الأصول المتعددة.

قال الشيخ مصطفوي في تحقيقه: >إنّ الأصل الواحد في هذه المادّة هو ما يقابل القدّام والاستقبال، أي ما يكون على ظهر شيء ووراءه. وهذا المعنى امّا من جهة الزمان أو من جهة المكان أو الكيفيّة. فالأوّل كما في مفهوم الخَلَف الصدق، والخليفة- فيعتبر فيه التأخّر الزمانى ووقوع شيء عقيب شيء آخر زمانًا.

والثاني- يعتبر فيه التأخّر مكانا كما في ما يقع خلف شيء وظهره مكانا، كالتخلّف في القعود والذهاب والقيام. والثالث- يعتبر فيه التأخّر والتعقّب في الكيفيّة والوصف والخصوصيّة، كما في تغيّر ريح الفم وطعمه، وتَخَلَّفَ الرجلُ عن أبيه في خصوصيّات أخلاقه وكيفيّات سلوكه، والخُلْفُ والِاخْتِلَافُ في العقيدة والنظر والفكر والطريقة. فيلاحظ في جميع هذه المعاني: جهة التعقّب والوقوع في الخلف والظهر، وهذه الخصوصية هي الفارقة بينها وبين الظهر والعقب والتأخّر والتغيّر والتعوّض والتقدّم والتسلّف وغيرها، فيلاحظ في كلّ منها خصوصيّة ممتازة. [المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، ١٤٣٠ هـ]

وقال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" عند تبيينه لكلمة اختلاف: >وأمّا قولهم اختلف الناس في كذا، و الناس خلفة أى مختلفون: فمن الباب الأوّل، (أي: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه) لأنّ كلّ واحد منهم ينحىّ قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الّذى نحّاه< [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩ هـ].

١.١/ ب_ مفردة الاختلاف في ميزان الاصطلاح

إنَّ هذه الكلمة (خلف) صيغت في وزن افتعل (اختلف)، **وافْتَعَلَ** هي صيغة الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، الألف في أوله والتاء بين الفاء والعين (الحرف الأول والثاني)، وهو باب الافتعال، ولهذا الباب معنيان، أولهما:

هو المطاوعة مثل أَسْلَمْتُه فاِسْتَلَمَ. والمعنى الثاني يفيد المشاركة مثل اِخْتَلَفُوْا بالرأي واِجْتَمَعَ الوزراء. وبناء على المعنى الثاني يكون الاختلاف بمعنى المخالفة وهو: أن يأخذ كلّ واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، و الخلاف أعمّ من الضدّ لأنّ كلّ ضدّين مُخْتَلِفَانِ، و ليس كلّ مختلفين ضدّين. [الراغب الأصفهاني، حسين، مفردات غريب القرآن، ١٤١٦ هـ]

والمحصل من كل الذي تقدم هو: أن اختلاف المفسرين في التفسير سواء أكان اختلاف في المنهج أو الاتجاه أو الاسلوب أو المصادر (بمعنى حجج التفسير) أو الاختلاف في تفسير النص القرآني، هو بمعنى أن يأخذ كلُّ مفسر برأيٍ غير رأي الآخر، بأن ينحّي رأي صاحبه ويقدم رأي نفسه، والمختلفون يشتركون في ذلك التقديم والتأخير طواعية، واختلافهم تارة يكون اختلاف تنوّع وتارة اختلاف تضاد وأخرى (وهو أقبحها) اختلاف اجتهاد في مقابل النصّ الشرعي الحجّة. والمنتشر في الاختلاف بين المفسرين هو اختلاف التنوع، كما سيأتي بحثه من خلال هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

٢.١- التفسير (المفسرون)

٢.١/ أ- مفردة التفسير عند اللغويين

اتفق اللغويّون على أنَّ أصل كلمة التفسير يدور معناها على البيان والكشف والايضاح، ولكنهم اختلفوا من ناحية أُخرى، وهي: كون أصل لفظ التفسير هل هو تفعيلٌ من "الفَسْر" بمعنى الإبانة وكشف المراد عن اللفظ المشكل وايضاحه ـ كما عليه الأزهري المتوفى في ٣٠٧ من الهجرة في كتابه تهذيب اللغة [الأزهري، محمد، تهذيب اللغة، ٢٠٠١ م، مادّة فسر] وكذلك ابن فارس المتوفى في ٣٩٥ هجرية في معجمه اللغوي المعروف بمعجم مقاييس اللغة [ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩ هـ. مادّة فسر] وعليه يُقال: فَسَر الشي يَفسِره ـ بالكسر ـ ويفْسُره ـ بالضم ـ فَسْرًا، وفسَّره: أي أبانه، ويكون التفسير بيانًا وتفصيلًا للكتاب العزيز. أم هو مقلوبٌ من" سَفَر" ومعناه أيضًا الكشف، يُقال: سَفَرت المرأة سفورًا، إذا ألقت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح، أضاء، وإنّما بنوه على التفعيل لأنه للتكثير أو المبالغة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ ابناءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [سورة إبراهيم: ٦] وقوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة يوسف: ٢٣]. فبناء التفسير على باب التفعيل لأنّه يتبع سورة بعد سورة وآية بعد آية. [الزركشي، بدرالدين، البرهان في علوم القرآن، ١٣٧٦ هـ ج ٢، ص ١٤٧]، أو أنّ المفسِّر يبالغ ويثابر بمعنى يبذل جهده وطاقته في تبيين معنى القرآن.

ومن اللغويّين المختصين بمفردات القرآن مَن خصَّ مادة "الفَسْر" لإظهار المعنى المعقول، و"السَّفر" لإبراز الأعيان للأبصار، فيقال: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح. [الراغب الأصفهاني، حسين. مفردات الفاظ القرآن الكريم، ١٤١٦ هـ مادة فسر] وعليه يكون أصل التفسير من مادة الفَسْر لا من السَّفر.

والمحصَّل: أنه يُقصد بالتفسير لُغةً: الشرح، والتوضيح، والبيان، والكشف، ويُقال: فَسَّرَ الشيء أي: وضّحه أو بيّن سبب حصوله، وكَشَفَ مواضع اللَبس فيه، وفسَّر القرآن أي: شرح معنى آياته، وسبب نزولها، وموضوعها، وفسّر الظاهرة العلمية، أي: قدّمَ للعامة والمهتمين سببَ حدوثها.

وقد ورد لفظ التفسير بمعناه اللغوي في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾ [سورة الفرقان: ٣٣] أي وبأحسن تفسيرًا مما أتوا به من المثل، أي بيانًا وكشفًا. [الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ١٤٠٨ هـ] أو: أحسن بيانًا وتفصيلًا.

٢.١/ ب_ التفسير في معناه الاصطلاحي

قُدمت عدة تعاريف للتفسير في معناه الاصطلاحي أُنهيت في بعض الدراسات إلى أكثر من عشرة (الغرباوي، طاهر، التفسير المقارن، ١٤٤٤ هـ) أهمها تعاريف: الشيخ الطوسي في مقدمة تفسيره التبيان، الراغب الأصفهاني في مقدمة أصول التفسير، الطبرسي في مقدمة مجمع البيان، الأندلسي في البحر المحيط، الزركشي في البرهان، السيوطي في الاتقان، الزرقاني في مناهل العرفان، الطباطبائي في مقدمة تفسيره الميزان، الخوئي في تفسير البيان، المعرفة في التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب. وقد بحثتُ كلّ هذه التعاريف مع نقد بعضها في كتاب "التفسير المقارن، المحددات، الأنواع، الأصول" من الصفحة ١٧ إلى الصفحة ٢٥.

وبعد دراسة تلك التعاريف ونقد بعضها وبيان الملاحظات حولها، فالأنسب أن يُقال في تعريف التفسير: «هو كشف وإيضاح المفاد الاستعمالي لآيات القرآن، وكذلك تحصيل مقاصد اللَّه تعالى من هذه الآيات، استنادًا إلى قواعد الأدب العربي وأصول المحاورة العقلائية، والرجوع إلى المروي المعتبر في السنة المطهرة، والاستعانة ببرهان العقل السليم، وبكل وسيلة علمية لتحقيق ذلك الغرض» [الغرباوي، طاهر، التفسير المقارن، ١٤٤٤ هـ].

ثمَّ إنَّ هناك أمرًا آخر لابد من التنبيه عليه وهو: إنَّ مصطلح التفسير له إطلاقات ثلاثة:

الأول: التفسير بمعنى فعل المفسِّر (جهده الفكري للوصول للمعنى من اللفظ) أي المعنى المصدري.

الثاني: التفسير بمعنى نتاج جهود المفسِّر، أي اسم المصدر، وبهذا المعنى تُضاف كلمة التفسير إلى اسم الكتاب الذي هو حاصل جهد المفسِّر في تبيين القرآن الكريم، فيُقال مثلًا: تفسير الميزان للطباطبائي أو تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مثلًا.

الثالث: التفسير بمعنى علم التفسير، أي العلم المشتمل على أصول وضوابط معينة من أجل تحقيق مهمة تفسير القرآن الكريم. [الرضائي الأصفهاني، المناهج والإتجاهات التفسيرية للقرآن، ٢٠٠٥ م]

وبعبارة أُخرى: إنَّ المعنى الاصطلاحي للتفسير فيه اتجاهان، دأبت مصنفات التفسير والعلوم القرآنية على ذكرهما، الاتّجاه الأول يرى أن التفسير علمٌ قائمٌ بذاته، [رجبي، محمود، بحوث في منهج تفسير القرآن، ١٣٩١ هـ] أي هو منظومة معرفية لها إطارها وحدودها، والاتّجاه الثاني ينظر إلى التفسير على أنّه جهدٌ فكري. وهو بهذا المعنى يشمل التفسير بمعنى فعل المفسِّر (المعنى المصدري) ونتاج جُهد المفسِّر.

٣.١_ التفسير المقارن

٣.١/ الف_ المقارَنة في ميزان اللغة العربية

المقارنة هي: مُفاعَلة من مادة " قرن "وقد جاءت في اللغة بمعنى: جمع شيء إلى شيء وربطه به، [الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح، ٢٠١٠ م، مادة: قرن] وقد ذكر بعضُ اللغويين لهذا الأصل معنىً آخر وهو: شيء ينتأ بقوة وشدة. [ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩ هـ، مادّة قرن]

فعلى المعنى الأوّل يقال: قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته به، والقِران الجمع بين الحج والعمرة. والقرين المصاحب، وقارنته قرانًا: صاحبته، وقرينة الرجل: إمرأته لمقارنته إياها، وقرينة الإنسان: نفسه لملازمتها ومصاحبتها. وقد وردت هذه المفردة بهذا المعنى في القرآن الكريم في أكثر من آية، كقوله تعالى: {فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ} [سورة الزخرف: ٥٣].

وقوله تعالى: {قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ} [سورة الصافات: ٥٦] وقوله تعالى: {وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ} [سورة الزخرف: ٣٦] وأيضًا قوله تعالى: {وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ} [سورة إبراهيم: ٤٩] أي: «مشدودين بعضهم ببعض» [البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، ١٤٣٢ هـ، ج٣، ص ٤٢] وقوله تعالى: {وَإِذَا أُلْقُوا مِنْها مَكَانًا ضَيِّقًا مُقْتَرِنِين} [سورة الفرقان: ١٣] أي: «مصفدين قد قرنت أيديهم إلى أعناقهم في الأغلال» وقوله تعالى: {وَقَيَّضْنا لَهُمْ قُرَنَاء فَزَيَّنُوا لَهُمْ} [سورة فصّلت: ٣٥] وقد قال بعضُ متخصصي اللغة القرآنية، في الأصل الجامع لكل هذه الإستعمالات في كتاب اللّه العزيز: >إنّ الأصل الواحد في المادّة: هو وقوع شيء جنب شيء آخر، مع استقلال كلّ منهما في نفسه. وبهذا المعنى تفترق عن موادّ الجمع والقُرب، ومن مصاديقه: التقارن بين الحجّ والعمرة. وبين البعيرين. وبين قرني الشاة والبقر. وبين الجيلين في الزمانين المعيّنين. وبين الذؤابتين في المرأة. وفي الحاجبين. وبين العفلة والمدخل. وبين الرجلين الشجاعين. وهكذا القرين من جهة السنّ أو في الزواج أو غيرهما< [المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، ١٤٣٠ هـ مادة قرن]

والمُحصَّل من كل ما ذُكر: أنَّ " قرن " في اللغة بمعنى الجمع والربط والوصل والمصاحبة. وإذا صيغت هذه المادة على وزن المُفاعَلَة، دلّت في العربية المعاصرة على معنى الموازَنة والمقايَسة، لأن في الموازنة والمقايسة جمعًا وربطًا بين شيئين أو أشياء، إذ أنَّ هيئة المفاعَلة موضوعة لصدور المبدء، أو وقوع الحدث على اثنين. قال الخليل الفراهيدي في كتاب العين، في أمر حكم الحاكم في ملاعنة الزوجين: >والحاكم يُلاعن بينهما ـ أي الزوجين ـ ثمَّ يُفرّق< [الفراهيدي، الخليل، كتاب العين، ١٤٢٩ هـ].

وبعبارةٍ أُخرى: إنَّ في المقارَنة لابد من قوام المبدأ باثنين، كما هو هنا، حيث أن المقارنة لم تصدر من أطراف موضوعها، بل وقعت عليهما. وذلك يستدعي أمورًا: منها: وجود طرفين أو أطرافٍ من أجل عملية الموازنة والمقايسة، ومنها: وجود نقاط اشتراك وافتراق بين الأطراف، إذ مع إنتفاء الأول لاتُجدي المقايسة

أو لاتمكن، ومع انتفاء الشرط الثاني لم تصبح أطرافًا بل شيئًا واحدًا، ومنها: أن عملية المقايسة تحصل بين الأطراف من قبل من يقوم بها وهو المعبَر عنه بـ " المقارِن " ومن أهم ما يجب أن يُحقَق في حصول الاشتراك بين الأطراف، هو الوحدة في الموضوع، وهذا الموضوع الجامع هو ما يُضاف الى المقارنة عند التركيب الإضافي، فيقال مثلًا: الفقه المقارَن أو التفسير المقارَن أو القانون المقارَن.

٣.١/ ب _ المقارنة في اصطلاح العلوم

المقارَنة في الاصطلاح العلمي هي: الموازنة بين شيئين أو أكثر والمقابلة بينهما (بينها)، بُغيةَ بيان أوجه التماثل والتمايز والإختلاف والائتلاف ثم الترجيح بالأدلة. [المشني، مصطفى، التفسير المقارن، ١٤٢٧ هـ، ص ٩] وهي بهذا المعنى لم تُذكَر في المعاجم القديمة التي وُضعت للمصطلحات، نعم ذكرته بعض المعجمات الحديثة [نقاش، أنيس. وآخرون. المعجم الوسيط. ٢٠٠٤ م. مادة قرن]، إذ فسّرت المقارنة بالموازنة والمقايسة، وعُبِّر فيها عن الموازِن بالمقارِن، ويُقال: الأدب المقارَن والتشريع المقارَن. وكذا كثُر استعمالها في الفقه المقارَن، والحديث المقارَن، والتفسير المقارَن.

هذا ولكن نجد المقارنة بهذا المعنى أي بمعنى الموازنة والمقايسة، في عناوين بعض ما كُتب قديمًا، ككتاب الموازنة بين أبي تمام والبحتري، لحسن بن بشر الآمدي المتوفى في ٣٧٠ من الهجرة.

٣.١/ ج_ مصطلح التفسير المقارن

إنَّ مصطلح "التفسير المقارَن" إنْ أُريد به عملية المقارنة بين الآراء التفسيرية من أجل الوصول إلى الرأي الصائب في تفسير النص القرآني وهو فعل المفسر وإقدامه على ذلك، فيظهر أنَّ أحسن تعريف له هو: "بيان الآيات القرآنية من خلال استعراض ما كتبه المفسرون في الآية أو مجموعة الآيات المترابطة، والموازنة بين آرائهم، وعرض استدلالاتهم، والكرّ على القول المرجوح بالنقض وبيان وجهه، وتوجيه أدلته، وبيان الراجح وحشد الأدلة وغير ذلك." [الخضيري، محمد بن عبد العزيز. مقدمة في التفسير الموضوعي،٢٠١٠ م] وإنْ أُريد به منظومة التفسير المقارَن ـ وهو الصحيح ـ فأنسب تعريف له، هو: "التفسير الذي يُعنى بالموازنة بين آراء المفسرين وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية وموضوعاتها ودلالاتها، والمقارنة بين المفسرين في ضوء تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم، واختلاف مناهجهم وتعدد اتجاهاتهم وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجيّة علمية موضوعيّة، ثم اعتماد الرأي الراجح استنادًا إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح." [المشني، مصطفى. التفسير المقارن. ١٤٢٧ هـ، ص١٢] والسبب في تقديم هذا التعريف للتفسير المقارن على ما سواه من التعاريف لأنه يستقطب حيثيّات وجوانب كثيرة من هذه المنظومة لا توجد في التعاريف الأخرى، وأهمُّ هذه الحيثيّات والأبعاد للتفسير المقارَن هي: أ- الموازنة بين الآراء

التفسيرية في القضايا الجزئية. ب- المقايسة بين المفسرين من ناحية شخصيتهم وبيئتهم العلمية. ج- الموازنة بين مناهج المفسرين واتّجاهاتهم وأساليبهم في التفسير. د - الاعتماد على أصول وضوابط معينة في عملية المقايسة. هـ - اتخاذ الموقف بالانحياز الى الرأي الراجح على ضوء أدلة الترجيح. وعلى ضوء هذا التعريف المختار ستكون للمقارَنة في التفسير أنواعٌ:

الأول: المقارنة بين آراء عدة أشخاص في تفسير النص الواحد، المُعبَّر عنها بالمقارنة التحليلية.

الثاني: المقارَنة بين المفسرين أنفسهم من جهة شخصيتهم العلمية وثقافاتهم ومبادئهم.

الثالث: المقارَنة بين التفاسير بمعنى كتب المفسرين في التفسير، والتي تعكس مدرستهم التفسيرية.

الرابع: المقارنة في المناهج التفسيرية والاتّجاهات أو الأساليب المختلفة.

الخامس: المقارنة بين معارف القرآن الكريم ومكتسبات العلوم البشرية.

السادس: المقارنة بين الأديان أو الكتب السماوية وغير ذلك، أو بين مذاهب الدين الواحد. (وإن كان هذا النوع الأخير وما قبله مستفادان من خارج التعريف المختار).

الثاني: أنواع الاختلاف وأسبابه في التفسير

٢. ١/ أ- الاختلاف عند السلف في التفسير

في عصر نزول القرآن الكريم، كان النبي ﷺ هو المرجع لفهم القرآن وتفسيره، وذلك على ضوء المهمة التي أناطها اللّه تعالى بنبيّه عليه الصلاة والسلام. قال اللّه تعالى: { **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**} [سورة النحل: ٤٤] يقول السيد الطباطبائي في مقدمته على كتاب " تفسير العياشي":

> *فان من البِّين اللائح الذي لا يرتاب فيه ذو ريب أن الكتاب الكريم هو الأساس القويم الذي تقوم عليه بُنية الدين الحنيف، وهو الروح السماوية التي بها حياة العلة البيضاء، وأن النبي الكريم ﷺ هو الذي خصَّه اللّه ببيان ما أنزل إلى الناس من ربهم وتعليمه كما قال عز من قائل: {لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} وقال: {وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ} [سورة البقرة: ١٢٩] وأن الطاهرين من أهل بيته عليهم السلام هم الذين قارنهم النبي ﷺ بكتاب اللّه فسماهما الثقلين، وأوقفهم موقف البيان والتعليم، وأمر بالتمسك بهم وأخذ الكتاب عنهم، فهم الهداة يهدي اللّه بهم لنوره من يشاء، وهم المعلمون القائمون بتعليم ما فيه من حقائق المعارف وشرائع الدين. [الطباطبائي، محمد حسين. مقدمة تفسير العياشي. بي تا. ص ١]*

وقد تعلَّم المسلمون على ـ اختلاف درجاتهم في الفهم ـ تفسير القرآن من مصدره ومعلّمه الأول، كلٌ منهم أخذ من معارف القرآن بقدر طاقته وظرفيته، وكان البحث يومئذ لا يتجاوز عن بيان ما يرتبط، من الآيات بجهاتها الأدبية وشأن النزول وقليل من الاستدلال بآية على آية وكذلك قليل من التفسير بالروايات المأثورة عن النبي ﷺ في القصص ومعارف المبدأ و المعاد و غيرها.

وممّا كان يساعدهم على وعي القرآن عند تفسير المصطفى ﷺ لهم، معرفتهم بلغة القرآن الكريم، وما يعلمونه من الأسباب التى نزل عليها القرآن، وبما أحاط بنزوله من ظروف وملابسات، أضف إلى ذلك أن ما دُوِّن من العلوم الأدبية، والعلوم العقلية، والعلوم الكونية، ومذاهب الخلاف الفقهية والكلامية فيما بعد، لم يكن قد ظهر شيء منها فى عصر الصحابة، فكان طبيعيًا أن تضيق دائرة الخلاف فى التفسير فى هذه المرحلة من عمر تفسير القرآن الكريم، ولا تتسع هذا الاتساع الذي وصلت إليه في ما بعد.

والعامل الآخر الذي كان يمنع وقوع الاختلاف أو يُقلّله في هذه المرحلة، هو: انَّ من هدي النبي ﷺ نهيُه عليه الصلاة والسلام عن كل ما يؤدي إلى الفرقة، أو الاختلاف والمراء في القرآن، والشاهد على ذلك روايات كثيرة، ومنها هاتان الروايتان:

الأولى: روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: أن نفرًا كانوا جلوسًا بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألَمْ يقل اللّهُ كذا؟ وقال بعضهم: ألَمْ يقلْ اللّهُ كذا؟ فسمع ذلك رسول اللّه ﷺ فخرج فكأنما فُقئ في وجهه الرمان، فقال: >أبهذا أُمرتم ـ أو بهذا بُعثتم ـ أن تضربوا كتاب اللّه بعضه ببعض؟ إنّما ضلّت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم ممّا ههنا في شيء، انظروا الذي أُمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا< [ابن حنبل، أحمد. المسند. ١٤١٤ هـ .ج٢. ص ١٩٥].

الثانية: حدّث عبداللَّه بن عمر قال: هجّرت إلى رسول اللّه ﷺ يومًا فإنّا لجلوس إذْ اختلف رجلان في آية فارتفعت أصواتهما، فقال ﷺ: >إنّما هلكت الأمم قبلكم باختلافهم في الكتاب< [المصدر السابق ص ١٩٢]

يقول ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير:

> *ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليلٌ بالنسبة إلى ما بعدهم. وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر. [ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، ١٣٨٥ هـ ص ٣٧]*

ومن بركات تلك المرحلة التي عاشوها مع نبيِّهم وزعيمهم ﷺ، أن كان لكبار الصحابة من بعده ﷺ دورٌ

مهم في حمل أمانة القرآن الكريم، ونشر لواء الإسلام على أرجاء الآفاق، وأداء رسالة اللّه إلى العالمين عن كل جدّ وجهد بالغين. [معرفة، محمد هادي. التفسير الأثري الجامع. ١٤٢٩ هـ . ج ١ ص ٩٨] وكما مرَّ آنفًا إنّهم كانوا على تفاوتٍ من المقدرة على الإيفاء والأداء، فكلٌ منهم استلهم من معين علم رسول اللّه ﷺ وتفسيره للقرآن، على حسب لياقته ومقدرته وقابليته في الفهم.

يقول مسروق بن الأجدع الهَمْداني التابعي:

> *جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ ـ يعني الغدير من الماء ـ فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المأة، والإخاذ لو نزل به نزل به أهل الأرض لأصدرهم< [الذهبي، محمد حسين التفسير والمفسرون. ١٤٢٩ هـ . ج ١ ص٣٦].*

وقال مسروق أيضًا: >انتهى العلم إلى ثلاثة: عالم بالمدينة علي بن أبي طالب عليه السلام، وعالم بالعراق عبداللّه بن مسعود، وعالم بالشام أبي الدرداء، فإذا التقوا سأل عالمُ الشام وعالمُ العراق عالمَ المدينة وهو لم يسألهم< [ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ دمشق. ١٤١٥ هـ . ترجمة الإمام علي عليه السلام ج٣ ص ٥١ رقم ١٠٨٦]

وهذا هو مقتضى ما رواه المحدِّثون عن المولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد روى السيوطي عن معمر عن وهب بن عبداللّه عن أبي الطفيل قال: >شهدتُ عليًا يخطب وهو يقول: >سلوني فواللّه لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب اللّه فواللّه ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل< [السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن. ١٤١٦ هـ .ج٢. ص ٤٩٣].

وقد روى الشيخ الصدوق في كتابه " كمال الدين وتمام النعمة" أيضًا قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: >ما نزلت آية على رسول الله ﷺ إلّا أقرأنيها، وأملاها علي فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها، ودعى الله لي أن يعلمني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علمًا أملاه عليّ فكتبته منذ دعا لي بما دعا، وما ترك شيئًا علّمه الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهي كان أو يكون ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلاّ علّمنيه و حفظته، فلم أنسَ منه حرفًا واحدًا، ثمّ وضع يده على صدري و دعا الله أن يملأ قلبي علمًا و فهمًا و حكمة و نورًا< [الصدوق، محمد بن علي. كمال الدين وتمام النعمة. ١٤٠٥ هـ .ج ١. ص ٢٨٤].

هذا في مرحلة الصحابة على عهد رسول اللّه ﷺ، وأمّا المفسِّرون من التابعين كمجاهد و قتادة و ابن

أبي ليلى و الشعبي و السدي و غيرهم في القرنين الأولين من الهجرة، فانهم كانوا يجلسون لبعض الصحابة يتلقون عنهم ويروون لهم، وهُمْ لم يزيدوا على طريقة سلفهم من مفسري الصحابة شيئًا غير أنَّهم زادوا من التفسير بالروايات، وبينها روايات دسَّها اليهود أو غيرهم، فأوردوها في القصص والمعارف الراجعة إلى الخلقة، كابتداء السماوات وتكوين الأرض والبحار وإرم شداد، وعثرات الأنبياء ﷺ وتحريف الكتاب وأشياء أخر من هذا النوع، وقد كان يوجد بعض ذلك في المأثور عن الصحابة من التفسير [الطباطبائي، محمد حسين. الميزان في تفسير القرآن. ١٤١٥ هـ . المقدمة] كما أنَّ مفسري التابعين قالوا في التفسير برأيهم واجتهادهم، وكانت لغتهم العربية لم تصل إلى درجة الضعف التى وصلت إليها فيما بعد. [الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. ١٤٢٩ هـ. ج ١. ص ٩٨]

وفي هذه المرحلة التي عُرفت بفترة التابعين كان الأئمة من أهل بيت النبي ﷺ وعترته الطاهرة ﷺ هم مرجع من عرف منزلتهم وأصالة علمهم وتفسيرهم المُصيب للقرآن الكريم، حيث كانوا يأخذون منهم فهم القرآن وتفسيره، إذْ أنَّ الأئمة عليهم السلام هم ورثة علم جدّهم المصطفى ﷺ والعارفون بحقائق القرآن مع العصمة وإصابة الواقع. هذا، مع احترام هؤلاء المؤمنين التابعين لأهل البيت ﷺ لصحابة رسول اللّه ﷺ المنتجبين والأخذ منهم أيضًا، والاستفادة ممّا تلقوه من نمير علم النبي الأعظم ﷺ، كما كان أئمة العترة الطاهرة ﷺ موضع احترام واعتزاز المسلمين العارفين بحقّهم.

وقد امتدت فترة المعصومين الاثني عشر ﷺ ثلاثة قرون، وهذه الفترة كافية لأن يستقبل أصحاب الأئمة ﷺ ما سمعوه من المعصومين أنفسهم ومن ثم تدوينه، لذلك برزت الأصول الأربعمائة، وهي النصوص التي رواها الأصحاب عن الائمة المعصومين ﷺ، حتى جاءت الموسوعات الحديثية كما هي في الكتب الأربعة الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وغيرها.

قال الذهبي عن ظاهرة الاختلاف في التفسير في هاتين المرحلتين:

> ***كان الخلاف بين الصحابة فى التفسير قليلًا جدًا، وكذا بين التابعين وإن كان أكثر منه بين الصحابة، وكان اختلافهم فى الأحكام أكثر من اختلافهم فى التفسير وذلك لأن غالب ما صح عنهم من الخلاف فى التفسير يرجع إلى اختلاف عبارة مثلًا، أو اختلاف تنوع، لا إلى اختلاف تباين وتضاد< [المصدر السابق]***

وقد قسّموا اختلاف الصحابة والتابعين (السلف) في التفسير إلى نوعين من الاختلاف:

النوع الأول: اختلاف تنوّع، وهو: ما يصح حمل الآية على جميع ما قيل فيها ما دامت معاني صحيحة غير متعارضة، وقالوا: إنَّ غالب ما يصح عن السلف من الخلاف يرجع إلى هذا النوع. [ابن تيمية،

أحمد بن عبد الحليم. مقدمة في أصول التفسير. ١٣٨٥ هـ .ص٣٨] وذكروا لهذا النوع من الاختلاف بين السلف أربعة أقسام: **أولًا:** تنوّع أسماءٍ وصفات، وهو: أن يعبِّر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمى، وذلك مثل أسماء اللَّه الحسنى وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن. وأسماء اللَّه تعالى كلُّها تدل على مسمى واحد هو ذات اللّه تعالى، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضّادًا لدعائه باسم آخر من أسمائه سبحانه وتعالى، كما قال تعالى: {**قُلْ ادْعُوا اللّهَ أَوْ ادْعُوا الْرَحمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الاسماءَ الْحُسْنَى**}. [سورة الإسراء: ١١٠].

ثانيًا: تنوّع على سبيل المثال بذكر أنواع المسمّى وأقسامه. فيذكر كلُّ مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه. وقد مثّلوا له بما نُقل في تفسير قوله تعالى: {**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الْذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِه وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**} [سورة فاطر: ٣٢] فالظالم لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات والمنتهك للمحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق بالخيرات من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات وترك المحرمات. فيأتي بعض المفسرين فيمثل لكل صنف ممّن سبق بنوع من أنواع الأعمال، كقول القائل: السابق: الذي يصلي في أوّل الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثناء الوقت، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، وأقوالًا غير ذلك. [الشايع، محمد، أسباب اختلاف المفسرين، ١٤١٦ هـ]

ثالثًا: تنوّع احتمال اللفظ لأمرين أو أكثر، إمّا لأنّه مشترك في اللغة، أو لأنّه متواطئ، ومن المشترك الأضداد، فلفظه واحد ومعناه مختلف متضاد، كالجَوْن يُطلق على الأسود والأبيض. ومن أمثلة المتواطئ الإنسان لزيد وعمرو وبكر، ومن أمثلة المشترك اللغوي في القرآن الكريم لفظ " قسورة " في قوله تعالى: {**فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَة**} فقيل في تفسيرها: الرامي، والأسد، النبل. ومثل لفظ " عسعس" في قوله تعالى: {**وَالْلَيْل إِذَا عَسْعَسَ**} قيل: عسعس بمعنى أقبل، وقيل بمعنى أدبر. ومن أمثلة المتواطئ الضمائر المحتمل عودها على شيئين أو أكثر، كقوله تعالى: {**ثُمَّ دَنَا فَتَدلَّى ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْن أَوْ أَدْنَى**} فهل المراد النبي محمد ﷺ أم جبرئيل عليه السلام، فمثل هذا يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

رابعًا: تنوّع تعبير عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة، ومثّلوا له بقوله تعالى: {**وَذَكِّرْ بِه أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ**} فقد قيل في تفسير " تُبسل" ستة أوجه، هي: تُسلَم، تُحبَس، تُفضَح، تُؤخّذ، تُجزى، تُرتَهن. فهذه الأقوال ليست من التضاد، وإنّما هي من تقريب المعنى. [ابن تيمية، أحمد. مقدمة في أصول

التفسير. ص ٥٤]

هذه الأربعة كلُّها أقسام اختلاف التنوّع بين المفسرين السلف من صحابة وتابعين، والأكثر بين التابعين.

النوع الثاني: اختلاف تضاد، وهما القولان المتضادّان بحيث لا يمكن القول بهما معًا، فإذا قيل بأحدهما لزم منه عدم القول بالأخر، وهو موجودٌ في اختلاف المفسرين، لكنه قليلٌ، ولكل قول حجته أو شبهته. ومن أمثلته: اختلاف المفسرين في الذبيح من ولد إبراهيم عليهم السلام عند قوله تعالى: {**فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۝ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ**} [سورة الصافات: ١٠١ و١٠٢]، فقيل هو إسحاق عليه السلام، قاله قتادة والحسن وابن جريح وكعب الأحبار، وقيل إنه إسماعيل عليه السلام، قاله: ابن عباس وابن عمر وابن المسيب وسعيد بن جبير وغيرهم. وقد دلَّت روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّه اسماعيل عليه السلام، ففي الخبر المروي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال: >والغلام الحليم هو اسماعيل من هاجر< [العياشي، محمد بن مسعود. ١٤١٤التفسير. ج ٢. ص ٢٤٦].

هذا هو المعروف بين الباحثين في أنواع الاختلاف وأسبابه بين السلف في تفسير القرآن الكريم، ولكن هناك أسباب أخرى أدّت إلى الاختلاف في تفسير الآيات القرآنية، أغفلها بعض الباحثين في الشأن القرآني، وأنا أُشير إلى عامل واحد منها فقط، وأُعبِّر عنه بـ:

النوع الثالث: اختلاف الاجتهاد في مقابل النص، توضيح ذلك: قد فهم المسلون معاني الآيات القرآنية من المعلم الأول النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، حيث كان يفسِّر القرآن لهم ويبيِّن معانيه لفظًا، وكذلك يجسِّد لهم تعاليم القرآن عملاً، فقد صلّى كما أمره الله تعالى وعلّمه، وقال صلى الله عليه وآله للمسلمين: >صلّوا كما رأيتموني أصلّي< وكذلك حجَّ بهم على ضوء تعاليم الوحي، وأمرهم بقوله صلى الله عليه وآله: >خُذوا عنّي مناسككم» [المرتضى علم الهدى، المسائل الناصريّات. بي تا. ص ٢١١].

وقد وعى صحابته النبلاء هذه التعاليم وجسّدوها في حياتهم وعلّموها التابعين من بعدهم، ولكن الذي أوجد الارتباك بعد النبي صلى الله عليه وآله ـ بل وحتّى في موارد ذكرها المحدثون عن فترة حياته صلى الله عليه وآله بينهم في فهم النص القرآني والاختلاف في تفسيره بعد ما تعلّموه من النبي صلى الله عليه وآله ـ هو اجتهاد بعض الصحابة في تفسير القرآن بخلاف ما عهده المسلمون من تفسير النبي صلى الله عليه وآله له. والشواهد على ذلك كثيرة، أذكر شاهدًا واحداً من مصادر إخوتنا في الإسلام والقرآن أهل السنة:

والشاهد هو الاجتهاد في التيمم والذي تم فيه مخالفة القرآن والتعاليم المتواترة عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ما أفتى به عمر بن الخطاب من أن فاقد الماء تسقط عنه الصلاة ويسقط عنه التيمم، ووافقه على ذلك

جماعة، مع التفاتهم إلى نزول الذكر الحكيم وبيان الرسول ﷺ، فقد روى مسلم في صحيحه: قال: >إنَّ رجلًا أتى عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد ماءً؟ فقال: لا تصلّ. فقال عمّار: أتذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءًا، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمكعت في التراب وصليت، فقال النبي ﷺ: >إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بها وجهك وكفيك فقال عمر: اتق اللَّه يا عمار. قال: إن شئت لم أحدث به. [مسلم، الصحيح بشرح النووي. ١٤٢٦ هـ . ج٤. ص٦١، ٦٢] وكذلك الاجتهاد في مقابل النص في عمرتي التمتع والنساء والاجتهاد في الطلاق الثلاث. والأمثلة على الاجتهاد في مقابل النص كثيرة، وقد صنف العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي كتابًا عنوانه "النص والاجتهاد " وقد جمع فيه القضايا.

٢.٢_ الاختلاف في عصر تدوين التفسير

كانت المرحلة الثالثة من عمر التفسير ـ بعد مرحلتي: الصدر الأول من الإسلام أي فترة النبي ﷺ وصحابته ومرحلة التابعين هي مرحلة التدوين في التفسير، وتبدأ هذه المرحلة الثالثة من مبدأ ظهور التدوين، وذلك فى فترة إمامة المولى علي بن الحسين زين العابدين وكذلك الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وهو أواخر عهد بنى أمية، وأول عهد للعباسين. وكان التفسير قبل هذه المرحلة يُتناقل بطريق الرواية الشفوية فقط، فالصحابة يروون عن رسول اللَّه ﷺ، كما يروى بعضهم عن بعض. والتابعون يروون عن الصحابة. كما يروى بعضهم عن بعض، وهذه هى الخطوة الأولى للتفسير. وحيث ابتدأ التدوين لحديث رسول اللَّه ﷺ، فكانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير بابًا من أهمِّ هذه الأبواب التى اشتمل عليها الحديث، فلم يُفرد له تأليف خاص يُفسِّر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه، بل وُجد من العلماء مَن طوَّف فى الأمصار المختلفة ليجمع الحديث، فجمع بجوار ذلك ما رُوِى فى الأمصار من تفسير منسوب إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، وهؤلاء جميعًا كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعًا لباب من أبواب الحديث، ولم يكن جمعًا للتفسير على استقلال وانفراد. وجميع ما نقله هؤلاء الأعلام عن أسلافهم من أئمة التفسير نقلوه مسندًا إليهم، غير أن هذه التفاسير لم يصل إلينا شيء منها، ولذا لا نستطيع أن نحكم عليها.

ثم بعد هذه الخطوة الثانية، خطى التفسير خطوة ثالثة، انفصل بها عن الحديث، فأصبح علمًا قائمًا بنفسه، ووضع التفسير لكل آية من القرآن، ورُتِّب ذلك على حسب ترتب المصحف. وتم ذلك على أيدى طائفة من العلماء منهم: أبو النضر محمد بن السائب الكلبي المتوفى في سنة ١٤٦ من الهجرة، وتفسيره باسم" أحكام القرآن "، وهو من أصحاب الإمامين: محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق عليهما

السلام، فأودع في كتابه ما استلهمه من نمير علم هذين الإمامين عليهما السلام. وكذلك أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفى ٢٠٧هجرية، ولعلَّ الفرّاء هذا هو أوّل من توسّع في التفسير وضمَّ إلى جانب المعاني جوانب أُخر ولا سيّما التعرّض لأدب القرآن وذكر خصائص اللغة، والاجتهاد في ذلك. [معرفة، محمد هادي. التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب. ١٤٢٩ هـ ج ٢. ص ١٣] وابن ماجه وعلي بن إبراهيم القمي وابن جرير الطبرى، وأبو بكر بن المنذر النيسابورى وأبو النظر محمد بن مسعود عيّاش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي وفرات بن إبراهيم الكوفي وأبوعبد اللَّه محمد بن إبراهيم بن جعفر النُعماني، المعروف بابن أبي زينب [الذهبي، محمدحسين, التفسير والمفسرون, ١٤٢٩ هـ ج ١، ص ١٠٥] وهكذا استمر التدوين في التفسير إلى يومنا هذا. والطابع الغالب على هذه التفاسير أنّها مروية بالإسناد إلى رسول اللَّه ﷺ، وإلى الأئمة من عترته الطاهرة عليهم السلام، والصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، وليس فيها شيء من التفسير أكثر من التفسير المأثور، اللَّهم إلّا الفرّاء يحيى بن زياد وكما مرَّ حيث أنّه ضمَّ إلى جانب المعاني جوانب أُخر ولا سيّما التعرّض لأدب القرآن وذكر خصائص اللغة، والاجتهاد في ذلك، وكذلك ابن جرير الطبرى فإنه ذكر الأقوال ثم وجهَّها، ورجَّح بعضها على بعض، وزاد على ذلك الإعراب إن دعت إليه حاجة، واستنبط الأحكام التى يمكن أن تؤخذ من الآيات القرآنية. [المصدر السابق]

٢.٢/ أ- تطوّر الاختلاف في عصر التدوين

أنواع الاختلاف وأسبابه في التفسير والتي مرَّ بيانها في عصر السلف من المفسرين، استمرّت بطبيعة الحال في عمر التفسير في مرحلة التدوين فما بعد، وإنْ تغيَّر بعض ألوانها إلى أشكال جديدة، ولكن طرأت أنواع وأسباب جديدة من الاختلاف في التفسير متناسبة ومتأثرة بطبيعة الظروف والشرائط التي حصلت للتفسير في مرحلة التدوين فما بعد، فمثلًا: المذاهب الفكرية والتيارات العقدية التي لها تأثير كبير في حصول الاختلاف في فهم النص القرآني وتفسيره، لم تكن في عصر ما قبل التدوين موجودة بهذا الانتشار والقوة التي حصلت في القرن الثالث فما بعد، وكذلك المناهج والاتّجاهات التفسيرية التي نشأت في التفسير والتي أيضًا لها التاثير البالغ في طرؤ الاختلاف التفسيري، لم تكن آنذاك كما هي عليه الآن، وأيضًا استخدام بعض قواعد التفسير وأدواته كاستخدام مكتسبات العلوم البشرية في فهم معاني آيات القرآن الكريم.

وكما أسلفنا سابقًا، فإنَّ معرفة أنواع الاختلاف في التفسير وأسبابه، له أهميته ودوره في مهمة المقارنة التفسيرية من أجل وضوح الأمر واتخاذ القرار الحاسم في بيان معنى النص القرآني.

وأنواع هذه الاختلافات الجديدة كما أسبابها كثيرة، وليس مهمة هذه الدراسة استقصائها ودراستها،

ولكن بما تسمح هذه الدراسة نشير إلى أهمّها من أجل الاستفادة منها في مهمة المقارنَة:

النوع الأول: الاختلاف بسبب تعدّد القراءة.

النوع الثاني: الاختلاف العقدي والمذهبي.

النوع الثالث: الاختلاف الأدبي.

وبطبيعة الحال فإن لكل نوع من هذه الأنواع أسبابًا وعوامل، كما تتفرع على كل نوع منها فروعٌ وتشعّبات تتخذ ألوانًا عملانية وتطبيقية، تظهر نتائجها في تفسير القرآن الكريم.

٢.٢ / ب_ النوع الأول: الاختلاف بسبب تعدّد القراءة.

رغم عدم استناد القراءات المتعددة إلى ركنٍ ركين، لكنه واقعٌ سبّبه الاجتهاد من قبل الناس، كما اجتهدوا في أمورٍ كثيرة. وعلى ضوء الاجتهاد في هذا المجال والمجالات الأخرى، تعددت التفاسير للنص القرآني وتعدد الأحكام وتفاوتت الاستنباطات للحكم الشرعي من الآيات، وللقراءات المتعددة ارتباط وثيق بموضوع تفسير القرآن، لاسيما التفسير الفقهي، وقد شاع على ألسنة العلماء أن: اختلاف القراءات يُظهر اختلاف الأحكام. [السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ١٤١٦ هـ، ج ١ ص ١٤١] فحين يصح في الآية أكثر من قراءة فأحيانًا يكون ذلك سببًا في اختلاف التفسير بحسب اختلاف القراءات الواردة في الآية، حيث يُنزَّل تعدد القرءات كأنّه بمنزلة تعدّد الآيات ـ وإنْ كان واقع الأمر أنَّ القراءة شيء وحقيقة القرآن شيء آخر ـ فاختلاف القراءات في كلمات القرآن الكريم يُبلي الآية الواحدة بالمعاني الكثيرة، ويعتقد البعض أنَّ القراءتين كالآيتين فيجب العمل بهما. [ابن العربي، محمد بن عبدالله. أحكام القرآن. ١٣٩٤ هـ .ج١. ص ١٦٩] ونحن وإن كنّا لا نوافق على هذا الرأي، لأنَّ الحكم بوجوب العمل بالقراءة شريطة تواترها من النبي ﷺ وهو ما لم يتحقق ولايمكن تحققه، حيث نعتقد أنَّ القرآن واحد نزل من عند الواحد وإنّما الاختلاف يجئ من قِبَل الناس كما دلّت روايات ائمة أهل البيت عليهم السلام على ذلك. [الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي. ١٤٢٩ هـ .ج ٢ ص ٦٣٠] فالقراءات اجتهادات أصحابها وهو لايوجب على المكلف العمل بها. نعم إذا صحَّ سند القراءة إلى المعصوم عليه السلام فهو المتَّبع ووجب العمل به.

وفي موضوع تأثير اختلاف القراءات على التفسير يمكن تنويعها على قسمين:

القسم الأول: نوعٌ لا تعلق فيه بالتفسير ولا تأثير، وهو ما يتعلق باختلاف القراءة في وجوه النطق بالحروف من حيث مخارجها وصفاتها واختلاف لهجاتها، ومقاديرحركاتها في المد والإمالة، وكالتخفيف والتسهيل والهمس والجهر والغنة. وهذا النوع له أثره في الصوتيات فقط، لكن لا علاقة له بالتفسير، لعدم تأثيره في معاني الآيات. [ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ١٩٨٤ م، ج ١، ص ٥١]

ومن شواهد ذلك: مثل كلمة "عذابي" بسكون الياء و "عذابيَ"بفتحها، في قوله تعالى: {وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَـٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ} [سورة الأعراف: ١٥٦] وفي تعدد وجوه الإعراب مثل: حتى يقولَ ويقولُ الرسول، بفتح لام يقول وضمها، في قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ} [سورة البقرة: ٢١٤] ومثل: لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة، برفع الاسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض، في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [سورة البقرة: ٢٥٤].

القسم الثاني: نوعٌ له تعلق به وأثر فيه وهو: اختلاف القرّاء في حروف الكلمات، أو اختلاف الحركات الذي يؤدّي إلى اختلاف المعنى وتعدّده، ومن ثمَّ يكون سببًا في اختلاف التفسير تبعًا لاختلاف القراءة، وهذا يرجع إلى مبنى المفسِّر ومبدأه في موضوع القراءات، فمن لم يرَ حجيّة للقراءات الشاذة كما هو مسلك كثير من المفسرين، فسوف لا يعير أيّة أهمية لهكذا قراءة [الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في تفسير القرآن، ١٤١٥ هـ ج١] وأمّا من اتسعت الدائرة عنده فأدخل القراءة الشاذّة في رحاب التفسير، فلا شك سوف تزداد عنده المعاني وتعدّد عنده الأقوال في تفسير النص القرآني، كما أكثر أبو حيّان منها في تفسيره " البحر المحيط" حتّى عُدَّ مصدرًا لها. والمعروف عند مفسري الشيعة أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام أن لا حجية للقراءة الشاذّة. يقول السيد أبوالقاسم الخوئي في كتابه " البيان في تفسير القرآن":

> ***والحق: إن الذي تقتضيه القاعدة الأولية، هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أو من أحد أوصيائه المعصومين عليهم السلام؛ لأنّ الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآنًا، وقد استقل العقل بوجوب إحراز الفراغ اليقيني بعد العلم باشتغال الذمة، وعلى ذلك فلا بد من تكرار الصلاة بعد القراءات المختلفة أو تكرار مورد الاختلاف في الصلاة الواحدة، لإحراز الامتثال القطعي، ففي سورة الفاتحة يجب الجمع بين قراءة مالك، وقراءة ملك. أما السورة التامة التي تجب قراءتها بعد الحمد ـ بناء على الأظهر ـ فيجب لها إما اختيار سورة ليس فيها اختلاف في القراءة، وإما التكرار على النحو المتقدم. وأما بالنظر إلى ما ثبت قطعيًا من تقرير المعصومين عليهم السلام شيعتهم على القراءة، بأية واحدة من القراءات المعروفة في زمانهم، فلا شك في كفاية كل واحدة منها. فقد كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم، ولم يرد عنهم أنهم ردعوا عن بعضها، ولو ثبت الردع لوصل الينا بالتواتر، ولا أقل من نقله بالآحاد، بل ورد***

عنهم عليهم السلام إمضاء هذه القراءات بقولهم: >إقرأ كما يقرأ الناس<، و>إقرؤا كما علمتم<.

[الخوئي، أبوالقاسم. البيان في تفسير القرآن. ١٤٠٨ هـ .ص ١٦٧]

ومن الشواهد على هذا القسم الثاني الاختلاف في تفسير قوله تعالى: {هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ} [سورة يونس: ٣٠] فقد وردت في كلمة " تبلو" قراءتان سبعيتان: "تبلو" بالباء وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، و" تتلو" بالتاء، وهي قراءة حمزة والكسائي، فباختلاف القراءتين اختلف التفسير، ففسرت تبلو بتُختَبر، وتتلو بتقرأ مأخوذة من القراء بمعنى التلاوة، أي تتبع كل نفس ما قدمت في الدنيا من عمل يوم القيامة، أو يتلو كتاب حسناته وسيئاته. [ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. زاد المسير في علم التفسير. ١٤٢٢ هـ .ج ٤. ص ٢٧]

٢.٢/ج ـ النوع الثاني: الاختلاف العقدي والمذهبي.

وهذا الاختلاف الذي يُعبَّر عنه تارةً بالعقدي وأُخرى بالعقدي بين العلماء هو من أوسع أسباب اختلاف المفسرين في فهم الآيات وتبيين معانيها، حيث يظهر تأثير الاعتقاد على الأفهام لدى المفسرين لاسيما المتأخرين منهم، وذلك لأنَّ المفسِّر يكون قد اصطبغ بمذهبه ومعتقده من صغر سنه، واعتاد على تلك المعتقدات فلا يتحول عنها، وعندها تصبح النصوص الشرعية عند بعض المفسرين ـ وهم المتعصِّبون منهم ـ تدليل وتبرير للمعتقدات، لا أنَّ المعتقدات تكون مبينة على ما تدّل عليه الآيات وتهدي إليه. [الشايع، محمد بن عبدالرحمن. أسباب اختلاف المفسرين. ١٤١٦ هـ .هامش صفحة رقم ١٠٥] فالمتعصب على معتقده ومذهبه يظلم النص القرآني بلويه له حتى يؤيِّد به مسلكه ومرامه. ففرق بين أن يقول الباحث عن معنى آية من الآيات: ما ذا يقول القرآن؟ أو يقول: ما ذا يجب أن نحمل عليه الآية؟ فإن القول الأول يوجب أن ينسى كل أمر نظري عند البحث، و أن يتكي على ما ليس بنظري، و الثاني يوجب وضع النظريات في المسألة و تسليمها و بناء البحث عليها.

وهذه الظاهرة الخطيرة على تفسير القرآن الكريم ـ وهي نوع من التحريف لكتاب اللّه العزيز، إذْ هي تحريف للمعاني القرآن، وقد أخبر تعالى بذلك في أمر أهل الكتاب في قوله جلَّ وعلا: {**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**} ـ هذه الظاهرة المشؤمة، نشأت لمّا انتشر البحث الكلامي بعد النبي صلى الله عليه وآله في زمن الخلفاء، وذلك بسبب اختلاط المسلمين بالفرق المختلفة من أمم البلاد المفتوحة بيد المسلمين، وتأثير علماء الأديان والمذاهب المتفرقة من جهة، وكذلك نقل فلسفة اليونان إلى العربية في السلطنة الأموية أواخر القرن الأول من الهجرة، ثم بعدهم في عهد

العباسيين، و انتشار البحث العقلي الفلسفي بين الباحثين من المسلمين من جهة أخرى ثانية، وظهور التصوف مقارنًا لانتشار البحث الفلسفي، وتمايل الناس إلى نيل المعارف الدينية من طريق المجاهدة والرياضة النفسانية دون البحث اللفظي والعقلي من جهة أخرى ثالثة، [الطباطبائي، محمد حسين. الميزان في تفسير القرآن، ١٤١٥ هـ المقدمة] هذه العوامل وغيرها انتجت اختلاف المفسرين في مسالكهم بعد ما عمل فيهم الانشعاب في المعتقدات والمذاهب ما عمل، وحاصل هذا التعصب العقدي والمذهبي هو تبعثُّر التفسير وتشتّته للنص القرآني في الاسماء والصفات والأفعال و السماوات وما فيها والأرض وما عليها والقضاء والقدر والجبر والتفويض والثواب والعقاب وفي الموت وفي البرزخ والبعث والجنة والنار، وبالجملة في جميع ما تمسه الحقائق والمعارف الدينية ولو بعض المس، فتفرقوا في طريق البحث عن معاني الآيات، وكل يتحفظ على متن ما اتخذه من المذهب والطريقة. [المصدر السابق]

والاختلاف العقدي والمذهبي بين المفسرين تظهر آثاره في التفسير في أكثر من مكان:

منها: في مصادر التفسير ومداركه، فمثلًا من يعتقد من المفسرين أنَّ قول الصحابي بل وحتّى قول التابعي في تفسير الآية القرآنية هو بمنزلة قول النبي ﷺ وتفسيره، فسوف يرتِّب أثر الحجية على أقوالهم في التفسير، فيفسِّر الآية على ضوء ما ورد عنهم، وهذا بخلاف من لا يرى الحجية في تفسير القرآن الكريم إلّا في كلام المعصوم عليه السلام. فإنّه حينئذٍ لا يقطع في تفسير الآية التي يتوقف تفسيرها على ورود النص إلّا اذا كانت لديه رواية معتبرة من المعصوم عليه السلام.

ومنها: في استخدام قواعد التفسير وأدواته، فمثلًا من يرى حجيّة القياس والاستحسان فسوف يفسِّر بعض الآيات كالآيات الفقهيّة على ضوء هذه القواعد لديه، وهذا بخلافه فيمن لا يرى حجية الظنون الغير معتبرة كالقياس والاستحسان فإنّه سيبحث عن أدلة أخرى لتفسير النص القرآني وبالنتيجة سيختلفان في تفسير النص.

ومنها: في تفسير آيات الاعتقاد، فمن يعتقد مثلًا بالحُسن والقُبح العقليين (الذاتيين) من العدليّة ـ أي الشيعة والمعتزلة ـ فسوف لا يفسِّر آيات الاعتقاد من آيات الصفات وغيرها بما يتنافى وهذا الأصل عنده، والحال أنَّ الأشاعرة يفسِّرون كثيرًا من آيات الاعتقاد على ضوء ما يذهبون إليه من أنَّ العقل لا دخل له في تشخيص الحسن والقبح في الأمور. وكذلك في موضوع عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام.

ومنها: في تأثير الانتماء المذهبي الفقهي على تفسير آيات الأحكام، حيث يرتبط تفسير القرآن الكريم بتطور الفقه ارتباطًا كاملًا، فالقرآن هو المصدر الأول للأحكام، والسنة شارحة له ومبينة، وقد كان تفسير الصدر الأول من المفسرين منصبًّا على ما تعلق به عمل: أي آيات الأحكام بالدرجة الأولى، فلما جاء

عصر مؤسسي الاجتهاد ساروا على نهج سلفهم، وفسروا آيات الأحكام، وضمّنوا تفاسيرهم اجتهاداتهم وآراءهم في الفروع. وبعد عصر أئمة المذاهب بدأت البوادر الأولى للالتزام المذهبي تبرز، ثم ما لبثت الظاهرة أن انتقلت إلى كتب التفسير، تستوي في ذلك كتب التفسير الفقهي التي اهتمت بآيات الأحكام فحسب، وكتب التفسير التي تتبعت آيات القرآن عامة حسبما يقتضيه الأسلوب التحليلي. ولكن ظاهرة الالتزام المذهبي برزت بشكل جلي في كتب "**أحكام القرآن**" حيث أصبحت الآيات تفسَّر على قواعد المذهب في استنباط الأحكام، وأخرجت للناس تفاسير لانكاد نجد بينها وبين أمهات كتب الفقه كبير فارق.

٢.٢/د_النوع الثالث: الاختلاف الأدبي.

وهذا النوع هو عنوانٌ عام يضمُّ تحته عناوين فرعيّة كثيرة، نُجمل أهمَّها فيما يلي، كما نفصِّل بعضها مع بيان الشواهد عليها، وهي: اختلاف وجوه الإعراب، اختلاف اللغويين في معنى الكلمة، اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر، احتمال الإطلاق والتقييد، احتمال العموم والخصوص، احتمال الحقيقة والمجاز، احتمال الإضمار أو الاستقلال، احتمال زيادة الكلمة، احتمال الكلام الترتيبَ أو التقديم أو التأخير. [العك، خالد عبد الرحمن. أصول التفسير وقواعده، ١٤٠٦ هـ، ص ٨٨-٨٧] احتمال أن يكون في الجملة حذفٌ، أن يُذكر الوصف المحتمل لأكثر من موصوف. [الطيّار، مساعد بن سليمان. فصولٌ في أصول التفسير. ٢٠٠٧ م، ص ٦٩]

إجمال اللفظ، احتمال كون الكلمة صلة في سياق الكلام، الاختلاف في الاستثناء في نوعه وعوده، الاختلاف في معاني الحروف، إغفال دلالة سياق الكلمة. [الشايع، محمد. أسباب اختلاف المفسرين. ١٤١٦ هـ .ص ٣٦-٣٥]

٢.٢/هـ_ شواهد على الثلاثة الأُوَل

١- **اختلاف وجوه الإعراب:** هذا يحصل وإنْ اختلفت القراءات، ومن أمثلته قوله تعالى: {**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**} [سورة البقرة: ٣٧] برفع كلمة "آدم" ونصب كلمة "كلمات" وبالعكس، فالأوّل على معنى أنّه استقبلها بالأخذ والقبول، والثاني على معنى أنّها استقبلته واتصلت به. (الطبري، التفسير،١٣٨١ هـ .ج١. ص ٥٤٢) ومثل: حتى يقولَ ويقولُ الرسول، بفتح لام يقول وضمها، في قوله تعالى: {**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ**} [سورة البقرة: ٢١٤] ومثل: لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة، برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع

بعض وفتح بعض، في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [سورة البقرة: ٢٥٤].

٢- اختلاف اللغويين في معنى الكلمة: وذلك كلفظ " مخلدون " من قوله تعالى: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ} [سورة الواقعة: ١٧] قيل معناه: لا يهرمون أبدًا، يُقال للذي أسنَّ ولم يشب كأنّه مُخلَّد، وقيل معناه أنّهم على سن واحد لا يتغيرون. [العك، خالد بن عبدالرحمن. أصول التفسير وقواعده، ١٤٠٦ هـ. . ص ٨٧] وكذلك من هذا الباب الاختلاف العائد إلى تفسير اللفظ بمعانيه القريبة أو البعيدة، حيث يكون للفظ معنى قريب ظاهر ومعنى بعيدٌ محتمل، فيفسره بعضهم بمعناه الظاهر القريب، ويفسره آخرون بمعناه البعيد المحتمل. وهذا السبب قريب من السبب قبله إلّا أنّه أخصّ منه، ومن أمثلته: قوله تعالى: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ} [سورة المدّثّر: ٤] فقد ذكر فيها بعض المفسرين ثمانية أقوال، منها ما يعود إلى ما يدلُّ عليه ظاهر اللفظ، وأنَّ المراد الثياب المعروفة، وتكون طهارتها بغسلها وتنقيتها ونظافتها أو بطيب كسب ثمنها. [ابن الجوزي، عبدالرحمن. التفسير. ١٤٢٢ هـ ـ ج ٨. ص ٤٠٠]. **٣- اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر، والمشترك هو اللفظ الدال على أكثر من معنى في اللغة، وهذه المعاني قد تكون متضادّة كالجون يُطلق على الأسود والأبيض، وقد لا تكون كذلك، فالأضداد نوعٌ من المشترك، والاشتراك يقع في الاسم والفعل والحروف. ومن أمثلة الاشتراك في الاسم كلمة" النكاح" تطلق على العقد، كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا} [سورة الأحزاب: ٤٩] فالمقصود بالنكاح هنا هو عقد النكاح. وتطلق الكلمة على النكاح بمعنى الوطء (الدخول) كما في قوله تعالى: {فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} [سورة البقرة: ٢٣٠] فالمراد هنا هو الوطء إذْ لا يكفي مجرد العقد، على أنّه لا وطء في الإسلام إلّا بعد العقد. [الشايع، محمد بن عبد الرحمن، أسباب اختلاف المفسرين. ١٤١٦ هـ. ص ٧٧]**

النتائج

قد توصل البحث وبعد دراسة الموضوع من جوانب متعددة، إلى أن معرفة أنواع الاختلاف بين المفسرين ودراسة أسبابها، لها الدور الفعال في نجاح المقارنة في عالم التفسير، وأهم النتائج التي وصل إليه البحث هي:

الأولى: إن الاختلاف بين المفسرين هو أن يأخذ كلُّ مفسر برأيٍ غير رأي الآخر، بأن ينحّي رأي صاحبه

ويقدم رأي نفسه.

الثانية: إن لإختلاف المفسرين أنواعًا كثيرة بعضها أساسية وبعضها فرعية تتفرع على تلك الأساسيات.

الثالثة: الاختلاف بين المفسرين تارة يكون اختلاف تنوّع وتارة اختلاف تضاد وأخرى (وهو أقبحها) اختلاف اجتهاد في مقابل النص الشرعي الحجة. والمنتشر في الاختلاف بين المفسرين هو اختلاف التنوع،

الرابعة: إن الاختلاف في عالم التفسير كان ضئيلًا في الصدر الأول من عمر التفسير، وذلك لقربهم للمفسر الحقيقي للقرآن الكريم النبي الأعظم صلى الله عليه وآله، ومن حمل علمه وانتهج نهجه.

الخامسة: الاختلاف العقدي هو من أوسع أسباب اختلاف المفسرين في فهم الآيات وتبيين معانيها، حيث يظهر تأثير الاعتقاد على الأفهام لدى المفسرين.

السادسة: إن الاختلاف العقدي والمذهبي بين المفسرين تظهر آثاره في التفسير في أكثر من مكان:

منها: في مصادر التفسير ومداركه، ومنها: **ومنها: في استخدام قواعد التفسير وأدواته،** فمثلًا من يرى حجيّة القياس والاستحسان فسوف يفسِّر بعض الآيات كالآيات الفقهيّة على ضوء هذه القواعد لديه، وهذا بخلافه فيمن لا يرى حجية الظنون الغير معتبرة كالقياس والاستحسان فإنّه سيبحث عن أدلة أخرى لتفسير النص القرآني وبالنتيجة سيختلفان في تفسير النص. **ومنها: في تفسير آيات الاعتقاد،** فمن يعتقد مثلًا بالحُسن والقُبح العقليين (الذاتيين) من العدليّة ـ أي الشيعة والمعتزلة ـ فسوف لا يفسِّر آيات الاعتقاد من آيات الصفات وغيرها بما يتنافى وهذا الأصل عنده، **ومنها: في تأثير الانتماء المذهبي الفقهي على تفسير آيات الأحكام،** حيث يرتبط تفسير القرآن الكريم بتطور الفقه ارتباطًا كاملًا،

السابعة: من أنواع الاختلاف في التفسير هو الاختلاف بسبب تعدّد القراءة للنص القرآني، لأن اختلاف القراءات في كلمات القرآن الكريم يُبلي الآية الواحدة بالمعاني الكثيرة.

الثامنة: إن الاختلاف الأدبي هو أحد أهم أنواع الاختلاف في تفسير الآيات القرآنية وله تفرعات كثيرة.

المصادر

١. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. مقدمة في أصول التفسير. ط الثالثة. بيروت. دار البصائر. ١٣٨٥ هـ.

٢ . ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. بيروت. دار الكتاب العلمية. ٢٠٠٦ م.

٣ . ابن الجوزي، عبدالرحمن. زاد المسير في علم التفسير. ط الأولى. بيروت. دار الكتاب العربي. ١٤٢٢.

٤ . ابن حنبل، أحمد. المسند. ط الثانية. بيروت. دار الفكر. ١٤١٤ هـ.

٥ . ابن العربي، محمد بن عبداللّٰه. أحكام القرآن. ط الثانية. بيروت. دار الفكر. ١٣٩٤ هـ.

٦ . ابن النديم، محمد بن اسحاق. الفهرست. ط الأولى. بيروت. دار المعرفة. ٢٠١٣ م.

٧ . ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. ط الأولى. تونس. الدار التونسية للنشر. ١٩٨٤ م.

٨ . ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ دمشق. بيروت. دار الفكر. ١٤١٥ هـ.

٩ . ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة. بيروت. دار الفكر. ١٣٩٩ هـ.

١٠ . ابن منظور. مكرم. لسان العرب. بيروت. دار صادر. ١٩٥٦ م.

١١ . الأزهري، محمد بن احمد. تهذيب اللغة. ط الاولى. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ٢٠٠١ م.

١٢ . الآلوسي، محمود. روح المعاني. ط الأولى. بيروت. دار الكتب العلمية. ٢٠١٠ م.

١٣ . الأندلسي، أبوحيان. البحر المحيط. (تحقيق: صدقي جميل) . بيروت. دار الفكر. ١٥٢٠ هـ

١٤ . البحراني، السيد هاشم. البرهان في تفسير القرآن. ط الأولى. بيروت. مؤسسة الأعلمي. ١٤١٩ هـ.

١٥ . البغوي، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل. ط الخامسة. بيروت. دار المعرفة. ١٤٣٢ هـ.

١٦ . الجلالي، محمد رضا. تدوين السنة الشريفة. ط الثانية. قم. مكتبة المنتظر. ١٤١٨ هـ.

١٧ . الجوهري، اسماعيل بن حماد. الصحاح. بيروت. دار العلم للملايين.٢٠١٠ م .

١٨ . الخضيري، محمد بن عبد العزيز. مقدمة في التفسير الموضوعي. ط الأولى. الرياض. المعلمين. ٢٠١٠ م.

١٩ . الخوئي، أبوالقاسم. البيان في تفسير القرآن. ط الخامسة. بيروت. دار الزهراء. ١٤٠٨ هـ .

٢٠ . الدارمي، عبد الله بن عبدالرحمن. السنن. الرياض. دار المغني. ١٤١٢ هـ .

٢١ . الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. ط الاولى. قم .المركز العالمي. ١٤٢٩ هـ .

٢٢ . الراغب الأصفهاني، الحسين. مفردات غريب القرآن. ط الأولى. قم. ذوي القربى. ١٤١٦ هـ.

٢٣ . ـــــــــــــــــ. مقدمة جامع التفاسير. ط الأولى. مصر / طنطا. كلية الآداب. ١٤٢٠

٢٤ . رجبي، محمود. بحوث في منهج تفسير القرآن،ط الأولى. طهران. دار البحوث. ١٣٩١ هـ. .

٢٥ . الرضائي الأصفهاني، المناهج والإتجاهات التفسيرية للقرآن.. قم. المركز العالمي للدراسات ٢٠٠٥ م.

٢٦ . الزركشي، بدرالدين. البرهان في علوم القرآن. ط الأولى. بيروت. دار إحياء الكتب العربية. ١٣٧٦هـ.

٢٧ . السيوطي. جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن. ط الاولى. بيروت . دار الفكر.١٤١٦ هـ .

٢٨ . الشايع، محمد بن عبدالرحمن. أسباب اختلاف المفسرين. ط الاولى. الرياض.العكيبن. ١٤١٦ هـ.

٢٩ . شرف الدين الموسوي، عبدالحسين. النص والاجتهاد. العرفان . صيدا. ١٩٦٠ م.

٣٠ . الشنقيطي، محمد الأمين. أضواء البيان في تفسير القرآن. ط الأولى. بيروت. دار الفكر للطباعة. ١٤١٥.

٣١ . الصدوق، محمد بن علي. كمال الدين وتمام النعمة. ط الأولى. قم. مؤسسة النشر الإسلامي. ١٤٠٥ هـ.

٣٢ . الطباطبائي، محمد حسين. الميزان في تفسير القرآن، ط الأولى. قم. م جماعة المدرسين. ١٤١٥هـ.

٣٣ . الطبرسي، الفضل بن الحسن. مجمع البيان في تفسير القرآن. ط الثانية. بيروت. دار المعرفة. ١٤٠٨ هـ

٣٤ . الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط الأولى. بيروت. دار الفكر. ١٣٨١ هـ.

٣٥ . الطوسي، محمد بن الحسن. التبيان في تفسير القرآن. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ١٤١٥هـ.

٣٦ . الطيّار، مساعد بن سليمان. فصول في أصول التفسير. ط الأولى. الرياض. دار ابن الجوزي. ٢٠٠٧ م

٣٧ . العك، خالد بن عبدالرحمن. أصول التفسير وقواعده. ط الثاينة. الأردن. دار النفائس. ١٤٠٦ هـ.

٣٨ . العياشي، محمد بن مسعود. التفسير. (تحقيق: محلاتي) . بيروت. الأعلمي. بي تا.

٣٩ . الغرباوي، طاهر. التفسير الفقهي بين الإمامية والحنفية. ط الأولى. قم. دار المبلغين. ١٤٣٩ هـ.

٤٠ . الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. ط الثانية. قم. مؤسسة دار الهجرة. ١٤٠٩ هـ.

٤١. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي. ط الثانية. قم. دار الحديث. ١٤٢٩ هـ.

٤٢ . المرتضى علم الهدى، السيد مرتضى. المسائل الناصريّات . ط الأولى. قم. المركز الإسلامي . بي تا.

٤٣ . مسلم، الصحيح بشرح النووي. ط الأولى. دمشق. دار القلم. ١٤٢٦ هـ.

٤٤ . المشني، مصطفى. التفسير المقارن. ط الأولى. عمان/ الأردن. الجامعة الأردنية. ١٤٢٧ هـ.

٤٥ . مصطفوي، حسن. التحقيق في كلمات القرآن الكريم. ط الأولى. بيروت. دار الكتب العلمية. ١٤٣٠هـ.

٤٦ . معرفة، محمد هادي. التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب. الأولى. مشهد. الجامعة الرضوية. ١٤١٩ هـ.

٤٧ . ـــــــــــ . التفسير الأثري الجامع. ط الأولى. قم. مؤسسة التمهيد. ١٤٢٩ هـ.

٤٨ . نقاش، أنيس. وآخرون. المعجم الوسيط. ط الأولى. القاهرة. دار الشروق. ٢٠٠٤ م.